المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي العراقي يدعو إلى نبذ المحاصصة وضمان حقوق الناس

أوصى المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي العراقي، بضرورة الإسراع بعملية الإصلاح على أساس استبعاد نهج المحاصصة والاعتماد على النزاهة والكفاءة والفاعلية، داعيا إلى الاهتمام بذوي الخبرة والاختصاص وشريحة الشباب والنساء.

المؤتمر الذي أفتتح يوم أمس في حفل اقيم على إحدى قاعات فندق عشتار شيراتون وسط بغداد، حضره نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس، ومستشار رئيس الجمهورية، وعدد من أعضاء مجلس النواب، وجمع غفير من قيادات وكوادر الحزب، وحضرته "المدى"، افتتحه عضو المكتب السياسي للحزب مفيد الجزائري بمقطع من قصيدة الشاعر محمد مهدي الجواهري: سلام على هضبات العراق وشطيه والجرف والمنحنى.

□ **بغداد / المدى**

الجزائري استهل كلمة الترحيب بالإشادة بتضحيات الحزب الشيوعي وشهدائه قائلا: "سلاما على الشهداء الذين فدوا بدمائهم العراق، ومهدوا الطريق للتحرر من الدكتاتورية"، قبل أن يقف الحضور دقيقة صمت على أرواح شهداء العراق والحزب الشيوعي.

تلت ذلك كلمة سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى، محييا الحضور وضيوف المؤتمر وكوادر الحزب، بالقول: "مرحبا بكم وأنتم تشاركوننا تكريم هذه المناسبة الهامة في حياة الحزب الشيوعي العراقي، ليس باعتبارها استحقاقا تنظيميا وقانونيا وحسب، وإنما للأهمية التاريخية للحظة السياسية التي ينعقد فيها المؤتمر، والمتميزة بالحراجة والحساسية والتعقيد".

وأضاف "نحن نفتتح أعمال مؤتمرنا، ونؤشر المهام الجليلة التي تواجهنا، ونعقد العزم على مواصلة المسير بجد مع قوى شعبنا الخيرة الأخرى لبناء العراق الجديد الديمقراطي البعيد عن نهج المحاصصة الطائفية الإثنية، عراق المواطنة واحترام كرامة الإنسان وحريته، وحقه في العيش الكريم والتمتع بخيرات ثرواته الوطنية، في أجواء الاستقرار الأمني".

وأكد موسى في كلمته على العمل من أجل "عراق بدون بطالة وغلاء وشظف عيش، وخدمات بائسة بلدية وصحية وتعليمية"، مشددا على ضرورة أن يحظى الإنسان العراقي بـ"ضمان اجتماعي لائق، وبوضع نهاية حاسمة للفوضى المؤسساتية المستشرية، والمتجلية في ضعف أداء الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية".

وتابع بالقول: إنه لابد من "إصلاح الأوضاع عبر مراجعة تقييمية نقدية لمسار العملية السياسية ومعالجتها، كونها أزمة عميقة استفحلت معالمها وأبعادها في السنة الأخيرة كأزمة نظام وحكم وعلاقات قوى، بما يهدد التعايش السلمي"، محملا جميع القوى "وخاصة المتنفذة منها، وإن المسؤولية الأكبر تقع على من يملك القسط الأوفر في مفاتيح السلطة، ونعني بذلك السلطة التنفيذية وبالذات مجلس الوزراء".

ودعا موسى إلى "عدم المبالغة في الإنجازات الأمنية، إذ مازال المواطنون في العديد من المحافظات يتعرضون للعمليات الإرهابية"، مشددا في الوقت نفسه على محاربة الفساد والمفسدين الذين وصفهم بـ"حلفاء الإرهاب الطبيعيين وسارقي أموال الشعب".

وأكد سكرتير الحزب الشيوعي على دور الإجراءات الاقتصادية المتمثلة بالتنمية والإعمار والبناء، ومثيلتها الاجتماعية لمكافحة البطالة ووضع حد للفوضى الإدارية وتوفير الخدمات، مطالبا بالأخذ بما تتبناه المدارس الاقتصادية وهو عدم الاعتماد على مصدر واحد لإيرادات الدولة، وهو النفط وضرورة الاهتمام بالقطاعين الصناعي والزراعي لتعزيز التنمية البشرية.

ووجه رئيس الجمهورية جلال طالباني، كلمة للمؤتمر قرأها نيابة عنه مستشاره السياسي الدكتور جلال الماشطة، وجاء فيها "من صميم قلب صديق مخلص، أهنئكم تهنئة حارة لمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني التاسع لحزبكم المناضل، الحزب الذي لم تهن يوماً عزائمه في مسيرته الكفاحية ضد الاستبداد والطغيان، وفي نضاله المتواصل من أجل حرية الوطن وسعادة الشعب وإشاعة وترسيخ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بين أبناء الشعب كافة، وتأمين الحقوق وضمان العدل والمساواة لجميع مكوناته، والتصدي لمظاهر التعصب والطائفية والاستئثار والهيمنة".

وأشار رئيس الجمهورية في كلمته "لقد كان تأسيس الحزب الشيوعي العراقي قبل ثمانية وسبعين عاماً إيذانا بظهور فصيل يساري طليعي متجذر الوطنية، حامل لهموم الكادحين في الوطن، وفي الوقت ذاته مدرك للوشائج الوثيقة التي تربط قضايا المحرومين والمضطهدين في المنطقة وفي العالم ومنفتح على الرؤى والأفكار التقدمية".

ولفت إلى أن الحزب بتضحياته "اكتسب شعبية واسعة واحتراماً كبيراً لدى أبناء الشعب كافة ولدى القوى والأحزاب السياسية داخل العراق وخارجه، واضطلع بدور مهم في توحيد صفوف القوى المعارضة للنظام الصدامي الجائر والتصدي له من خلال الكفاح الميداني أو العمل السياسي والإعلامي"، مضيفا "وبعد سقوط الدكتاتورية ساهم الحزب الشيوعي مساهمة فعالة في وضع الأفكار واللبنات الأولى لبناء العراق الديمقراطي التعددي الاتحادي".

واختتم رئيس الجمهورية كلمته متمنيا "أن تسفر أعمال المؤتمر عن ترسيخ دور حزبكم كقوة وطنية أساسية وان يظل كما عهدناه دوماً حاملاً لمشعل الحرية والديمقراطية والتقدم".

بدوره هنأ نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس الحزب الشيوعي بعقد مؤتمره، وقال في كلمته: "من دواعي سروري واعتزازي أن أكون اليوم بينكم، لقد ناضل الحزب الشيوعي العراقي جنبا إلى جنب مع القوى الديمقراطية وقوات البيشمركة ضد الدكتاتورية، وكان لتضحياته الغالية بما قدمه من شهداء وسجناء ومغيبين دورا مشهودا".

وأضاف "ومازال حزبكم يناضل من أجل مسيرة الديمقراطية للعراق الجديد"، مشيرا إلى أن "الشعب الكردي يحتفظ للحزب الشيوعي بمواقف مشرفة، إذ كان أول المنادين بحق تقرير المصير".

وتلقى المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي العراقي برقيات ورسائل تهنئة من عدة أحزاب وشخصيات عراقية، منها الحزب الديمقراطي الكردستاني، والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، والتيار الديمقراطي العراقي، والحزب الوطني الديمقراطي والحركة الاشتراكية العربية، إضافة إلى حزب العمل الوطني الديمقراطي، ورئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب حسن السنيد. كما تلقى المؤتمر برقيات تهنئة من ٣٠ حزبا شيوعيا وعماليا واشتراكيا عربيا وعالميا.

المؤتمر الوطني اختتم بفعاليات فنية، إذ قدمت فرقة (سومر) الاستعراضية التابعة لوزارة الثقافة أوبريت (وحدة العراق)، وكذلك غنت فرقة عشتار، وأدت فرقة (هنجيرا) الكردية، وفرقة (طوز خورماتو) التركمانية عروضا غنائية.

الحاضرون يقفون تمجيدا للشهداء

باقة زهور.. وكلمات من فخري كريم إلى المؤتمر التاسع

قدم الأستاذ فخري كريم رئيس مؤسسة المدى الإعلام والثقافة والفنون باقة زهور إلى حفل افتتاح المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي العراقي مرفقة بالكلمات التالية: ليصبح العراق على رحابته فضاء مفتوحا يحتضن نضال الحزب لإعادة بناء وطن تختفي منه كل مظاهر الفساد والعبث بالحريات والتعدي على حقوق المواطنين، وتنهزم فيه نزعات التسلط والانفراد والدكتاتورية.

ليتألق اسم الشيوعي كرمز للتضحية والنقاء والشرف ونظافة اليد وحرارة الضمير.

ليتحول المؤتمر إلى لحظة مضيئة في مسيرة العراق نحو بناء دولة مدنية ديمقراطية تداولية اتحادية تسودها قيم المواطنة الحرة والعدالة الاجتماعية، وتترسخ فيها المؤسسات الديمقراطية الضامنة للحريات والحياة الكريمة.

تدريسيو الوقف الشيعي في ميسان يطالبون بمساواتهم بأقرانهم في التربية

□ **ميسان / مؤيد حسن**

تظاهر العشرات من ملاكات مدارس الوقف الشيعي في ميسان يوم أمس، مطالبين بمساواتهم مع أقرانهم التدريسيين بوزارة التربية.

وقال مدير مدرسة الرسول الأعظم الناطق باسم المتظاهرين هيثم لفتة سعيد لـ"المدى": إن التدريسيين التابعين إلى ديوان الوقف الشيعي تظاهروا أمس، أمام مبنى مجلس محافظة ميسان للمطالبة بحقوقهم أسوة بأقرانهم في وزارة التربية.

وأشار إلى أن "ديوان الوقف الشيعي من الهيئات التابعة لرئاسة الوزراء فما الضرر من أن يشرع قانون يسوي التدريسيين العاملين في المدارس التابعة له بأقرانهم في التربية"، مبينا أن أهم مطالب المتظاهرين شمولهم بالمخصصات المهنية البالغة ١٥٠ ألف دينار.

وطالب المتظاهرون في بيانهم الذي حصلت "المدى" على نسخة منه، بشمولهم بقانون الخدمة لأغراض التقاعد والترفيع، وتثبيت العاملين منهم بنظام العقود المؤقتة الذين يعملون منذ ستة أعوام، إضافة إلى بناء مدارس تابعة لديوان الوقف الشيعي في ميسان.

يذكر أن مدارس الوقف الشيعي حققت نسبة نجاح في العامين الدراسيين الماضيين بلغت ١٠٠٪، فضلا عن أنها تمتلك ملاكات تدريسية شابة، كما أنها توفر وجبات الغذاء والنقل الدائم لطلبتها.

بابل تفرض رسوما على معمل إسمنت الكوفة ومَركبات الحمل الكبيرة

□ **بابل / إقبال محمد**

ناقش مجلس محافظة بابل فرض رسوم على معمل إسمنت الكوفة لقيامه بقلع التراب من ناحية الكفل لاستخدامه في عملية صناعة الإسمنت، فضلا عن رسوم أخرى على الشاحنات الكبيرة التي تمر بالمحافظة بسبب الأضرار التي تلحقها بالشوارع والجسور.

وقال رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد تومان، خلال الجلسة التي حضرتها "المدى": إن المجلس قرر تشكيل لجنة من مشتركة مع ديوان المحافظة والدوائر ذات العلاقة لغرض إعداد دراسة حول موضوع فرض رسوم على معمل إسمنت الكوفة وسيارات الحمل الكبيرة المارة بالمحافظة. وأشار إلى أن محافظة بابل لا تمتلك أي دخل سوى المبالغ المخصصة لها من الحكومة الاتحادية، مضيفا أن الكثير من المحافظات المجاورة فرضت رسوما معينة على بعض الجهات التي تقوم باستثمار الثروات الواقعة ضمن حدودها الإدارية بهدف تنمية إمكانياتها المالية.

وأضاف تومان أن استخراج التراب من قبل معمل إسمنت الكوفة من ناحية الكفل التابعة لبابل تسبب بأضرار لأراضي ناحية الكفل من دون أن يكون للمحافظة مردود مادي أو فائدة من هذه العملية، لافتا إلى أن "الحال نفسه ينطبق على سيارات الحمل الكبيرة التي تشوه شوارع المحافظة وجسورها بسبب الحمولات الكبيرة من دون أن تستفيد المحافظة من ذلك".

من جهته، بين عضو مجلس المحافظة خالد عبيد حمزة أن معمل إسمنت الكوفة يقوم بنقل الأتربة من ناحية الكفل وهو ما حول منطقة واسعة إلى مقالع وأدى إلى تشويهها، منوها بأن "الأتربة التي يتم نقلها هي مواد أولية تدخل في صناعة الإسمنت وكان ذلك بموجب عقد أبرم في زمن النظام المباد لكن المحافظة لا تستفيد من ذلك، بالرغم من أن محافظة النجف مشهورة بكثرة مقالع الرمل والسبيس والحصى التي تقوم الحكومة المحلية في النجف بفرض رسوم على الآليات التي تقوم بنقلها".

وتابع بالقول: "كذلك الأمر بالنسبة لمركبات الحمل الكبيرة التي تمر بالمحافظة فقد أضرت بالطرق والجسور، وبالمقابل فإننا لا نستوفي أية جباية عنها"، مطالبا بأن تكون هناك جباية على هذه المركبات لغرض استخدامها في صيانة الطرق.

٣٨٪ من نساء كركوك يتعايشن مع عواقب الختان

منظمة نسوية تؤكد على ضرورة استحداث دوائر وتشريعات لحماية المرأة

□ **كركوك / روشن قاسم**

كشفت مديرة مشروع (بناء السلام) في مركز (بنا) لإزالة العنف ضد النساء، أن ٣٨,٢٪ من نساء محافظة كركوك مختونات، غالبيتهن من المسنات، فيما أكدت كثرة حالات الاغتصاب والعنف الأسري من دون توفر إحصائيات عن ذلك بسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعية.

وأوضحت المحامية بشرى محمد زكي لـ"المدى" أن هناك مشروعا خاصا ينفذه مركز (بنا) منذ منتصف العام الماضي وما زال العمل به مستمرا لغاية العام ٢٠١٣، يتضمن حملات توعوية وبحثا ميدانيا تم التوصل من خلاله إلى أن ٣٨,٢٪ من نساء كركوك مختونات، الغالبية من المسنات، والنسبة الأقل بين الفتيات دون سن العشرين عاما.

واستدلت بذلك على أن ظاهرة ختان النساء بدأت بالانحسار بعد أن كانت سائدة قبل عقد من الزمن، مشيرة إلى أن دراسة تجريبية أعدها المركز بالتعاون مع منظمة (Wadi) الألمانية، أثبتت ولأول مرة أن ختان الإناث سائد أيضا في أجزاء من العراق خارج المناطق الحدودية لإقليم كردستان، وبضمنها محافظة كركوك التي تفترض السلطات المحلية فيها أن هذه الممارسة غير موجودة.

وبينت الدراسة أن للنساء الكرديات الحصة الأكبر من نسبة المختونات إذ بلغت ٦٥,٤٪، تليها النساء من القومية العربية بنسبة ٢٥,٧٪، ومن ثم التركمانيات بنسبة ١٢,٣٪، ووفقا للعامل الديني تتصدر النساء الكاكائيات القائمة بنسبة ٤٢,٩٪، وتبلغ النسبة في المذهب السني ٤٠,٩٪، فيما جاءت نسبة النساء من المذهب الشيعي بـ٢٣,٤٪، في حين لم تعثر الدراسة على أي عينة من الديانة المسيحية.

وبحسب الدراسة فإن ٤٩ امرأة لقين حتفهن سواء بالقتل على يد الأب أو الأخ أو أحد الأقارب أو بالانتحار، نتيجة العنف الأسري خلال النصف الثاني من العام ٢٠١١.

وتأسس مركز (بنا) لإزالة العنف ضد النساء، في العام ٢٠٠٤ ويعمل في مجال قضايا المرأة وجميع أشكال العنف الذي يمارس ضدها.

وفيما يخص حالات الاغتصاب، قالت مديرة مشروع (بناء السلام) في المركز: إن "هذه الحالات موجودة كثيرا، لكن المشكلة التي تواجهنا أن هذا النوع من العنف يعد الأصعب من ناحية الوصول إلى تشخيصه وتحديد أطراف القضية كونها تتعلق بمسألة الأخلاقيات والعرف والعادات والتقاليد".

وكشفت أن "معظم الحالات التي وردتنا معلومات عنها، يكون فيها المغتصب شخصا مقربا من الضحية وهو ما يسمى "بزنا المحارم"، كأن يكون اغتصاب من قبل الأب لابنته أو الأخ لأخته أو أشخاص مقربين من العائلة، وهذه الحالات للأسف موجودة وتحدث في كركوك".

وأضافت أن المركز سجل أيضا "حالات التحرش الجنسي وهو الأكثر شيوعا في المؤسسات الحكومية أو المؤسسات والشركات الخاصة، وذلك مقابل منح المرأة فرصة عمل أو ترقية أو ما شابه ذلك". وأرجعت المحامية زكي عدم وجود إحصائيات عن ضحايا العنف المنزلي من النساء إلى عدم "وجود جهة معنية بتدوين حالات المعنفات، فعلى سبيل المثال لدى مراجعتنا هيئة الطب العدلي أو مديرية الشرطة أو أية جهة أخرى معنية بتدوين أسماء الضحايا نجد أن النساء المنتحرات أو اللواتي قتلن يسجلن في محاضر ضحايا العمليات التفجيرية أو غير ذلك، ما يؤدي إلى عدم دقة المعلومات".

وأكدت زكي على ضرورة أن تتخذ الحكومة المحلية في كركوك "خطوات جريئة في هذا المجال وأن تشرع أنظمة وتعليمات وقوانين تخص المحافظة وتستحدث هيئات مختصة بهذا الشأن".

واسترسلت "الأمر لا يحتاج إلى (عصا موسى) كما يقال، إنما يتطلب تأسيس مديرية خاصة وعددا من الضباط والشرطة وجهات أمنية معنية بالأمر، وضوابط وقوانين تحدد لها آلية عمل ومتابعة، فضلا عن خطوط ساخنة يمكن للمرأة المعنفة الاتصال عبرها للإبلاغ عن حالتها".

وشددت زكي على "السرية والكتمان في التعامل مع هذه الحالات والوصول إلى موقع الحدث في أوانه من دون مماطلة أو تسويف، وذا يمكن أن يعد بداية الطريق".

وعن وجود تعاون مع لجنة شؤون المرأة في مجلس محافظة كركوك، أفادت مديرة مشروع (بناء السلام) بأن "اللجنة تأسست حديثا، أما التعاون بينها وبين المنظمات المدنية فهي مسألة لا تتعدى كونها بروتوكولية وليست ضمن إطار التعاون وتبادل الآراء حول سياق وآلية عمل أو أجندة مشتركة".

وعزت ذلك إلى أن لجنة شؤون المرأة "جهة حكومية لها منهجها الخاص ومرتبطة بجهات أخرى تعود في بعض الأحيان إلى وزارات ومجلس الوزراء ووزارة شؤون المرأة، وبالتالي فهي لا تتمتع بالحرية المطلقة، فضلا عن أنها لا تمتلك ميزانية محددة لمناقشة ووضع برامج لحل مشاكل المرأة".

واختتمت زكي حديثها بالقول: "مركز (بنا) لا يتقاطع مع لجنة شؤون المرأة في المحافظة، بل نلتقي كثيرا في برامج مشتركة ودورات وورش عمل، وكذلك عقد ندوات تثقيفية تصب في صالح حقوق المرأة وتهدف إلى المشاركة في حلحلة بعض من أزمات النساء في المجتمع".

طفلة مجبرة على الختان